

اليوم العالمي للمياه

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

ندوة حول "المياه للمدن: استجابة للتحدي العمراني"

٢٢ آذار، ٢٠١١ بيت الأمم المتحدة، بيروت

المحاور الرئيسية لكلمة معالي وزير الطاقة والمياه، المهندس جبران باسيل
عبد الوهاب

المعالي

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

البرج العالي للبحر

باسم معالي وزير الطاقة والمياه، المهندس جبران باسيل، اسمحوا لي أن أتوجه بالشكر الى منظمة الإسكوا والفريق
عليه لاستضافتي في هذه المناسبة الهامة جداً، مع ايماني ان الاحتفال بالمياه ليس مناسبة سنوية فقط انما صلاة
شكر يومية نوجهها الى الخالق لهذه النعمة

منذ قرابة السنة وباستضافة الأسكوا لنا أيضاً، كانت لنا وقفة من على هذا المنبر وكنا يومها ما لبسنا أن باشرنا
مهامنا مع المعالي الوزير باسيل في الوزارة حيث تظهرت لنا يومها صورة واضحة ولكن تتقصها الدقة عن واقع قطاع
المياه في لبنان. أما اليوم أصبحت هذه الصورة واضحة ودقيقة، بما توفر من معطيات، عن القطاع ككل وعن
التحديات التي تواجهها المدن بالتحديد.

وأفصح بهذا الإحجام لها يترجم به قبلي
الاستاذ ناصر

اسمحوا لي أن أعرض عليكم بداية ملخص عن وضع القطاع بشكل عام وبالأرقام:

1. الوضع الحالي لقطاع المياه والمصاعب التي يواجهها

- الطلب المتزايد على المياه نظراً لتزايد أعداد السكان (بنسبة تفوق 1.75% في السنة) وتوزيعها غير المتكافئ بين الريف والمدن ونظراً للتطور الصناعي والاقتصادي:

- حجم الطلب الاجمالي على المياه في لبنان عام 2011: 1,473 مليون م³، وفي عام 2035:

1,802 مليون م³

- محدودية مصادر المياه المتوفرة طبيعياً وقلة المصادر الاخرى (تخزين سطحي/جوفي، ...):
 - المصادر المستثمرة حالياً (سطحي وجوفي) لا تتعدى 1,377 مليون م³ في السنة
 - حجم التخزين السطحي الحالي الأقصى: 235 مليون م³ علماً أننا نستثمر حالياً 45 مليون م³ في السنة فقط (15 شبروح و30 القرعون) بينما يستعمل الحجم الباقي لتوليد الطاقة الكهرمائية ويذهب بعدها الى البحر
- التلوث: نوعية المياه متردية ونسبة التلوث مرتفعة في بعض المناطق مع تداخل المياه المالحة الى الطبقات الجوفية في المناطق والمدن الساحلية
- التغير المناخي وتأثيره السلبي على نمط المتساقطات والتلوج وبالتالي مصادر المياه السطحية والجوفية
- الاستخدام المسرف للمياه الجوفية خاصة عبر الآبار الخاصة،
- مياه الصرف الصحي وتأثيرها على مصادر المياه: تغطية شبكات الصرف الصحي تبلغ حوالي 60% بينما نسبة المعالجة أقل من 8% وهي الاقل في المنطقة
- البنى التحتية المتآكلة:
 - أكثر من 50% من البنى التحتية يزيد عمرها عن 25 سنة؛
 - الهدر الفني وغير الفني يفوق 48% بينما يصل الى 10-15% في بعض بلدان المنطقة؛
 - كفاءة التغذية لا تتعدى 10 ساعات في اليوم كحد وسطي.
- ادارة القطاع (الوزارة ومؤسسات المياه) تسعى جاهدة لتأمين الحد الأدنى من الخدمة
 - نسبة الشواغر في الوزارة والمؤسسات العامة للمياه تفوق 69,5%؛
 - نسب الجباية ما دون 47% بينما يجب أن تصل الى 100%.

2. في المدن بشكل خاص: يشهد لبنان مؤخراً فورةً عمرانيةً تتركز بشكل أساسي في المدن وتمتد في غالب الأمر الى الضواحي بسبب الاكتظاظ. يضيف هذا العامل عبئاً اضافياً على المصاعب المذكورة أعلاه إن لناحية إيجاد المصادر الكافية دون استنزاف الطبقات الجوفية وتأمين منشآت وشبكات النقل والتوزيع او لناحية تجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي.

إيمان الحكيم
م. الحكيم

لمواجهة هذه التحديات وبشكل خاص تلك التي تخص المدن، قامت وزارة الطاقة والمياه بوضع وإتباع استراتيجية شاملة طويلة الامد لقطاع مياه الشفة والصرف الصحي والري، ضمن مبادئ الادارة المتكاملة لموارد المياه. إن أبرز المبادرات التي انبثقت عن هذه الاستراتيجية على مستوى البنى التحتية أو تحسين ادارة القطاع لتأمين التنمية المستدامة:

- تنظيم استخراج المياه الجوفية وخاصة تلك العائدة للآبار الخاصة لحدود لا تتعدى بمجمّلها 500 مليون م³/سنة، أي الحجم الجوفي الاجمالي المتجدد سنوياً؛
- تأمين موارد مائية اضافية عبر:
 - التغذية الاصطناعية للمياه الجوفية بحدود 200 مليون م³/سنة في المرحلة الاولى
 - التخزين السطحي التدريجي وصولاً الى 670 مليون متر مكعب ثابت / 880 مليون متر مكعب متحرّك في مواقع تم تحديدها
- تأهيل المنشآت والشبكات الموجودة واستبدال القديم منها (ونسبته تفوق 50%) لتخفيف الهدر: النقل (2,800 كلم) والتوزيع (9,600 كلم) والخزانات (191,000 م³)؛
- تركيب العدادات لدى المشتركين (مليون عداد حتى 2020) تمهيداً لتطبيق هيكلية تعرفه جديدة لمياه الشفة مبنية على كميات المياه المستخدمة فعلياً؛
- استكمال مشاريع تجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي وربطها ضمن منظومات متكاملة بنسبة 80% في 2015 و 95% في 2020، واعادة استخدام المياه المعالجة حيث هناك جدوى، كما والمباشرة بتطبيق تعرفه للصرف الصحي ولو رمزية كمرحلة اولى في المناطق التي تستفيد من الخدمة على أن يتم تعميمها على كافة الاراضي اللبنانية على مراحل لاحقة؛
- إعادة تأهيل مشاريع الري وتوسيعها وتحسين ادارة قطاع الري لتخفيف الهدر الحالي الهائل، بما فيه تطبيق هيكلية تعرفه جديدة وتفعيل مفهوم جمعيات مستخدمي المياه وتوضيح دور مؤسسات المياه وعلاقتها بهذا القطاع بحسب قانون تنظيم القطاع؛
- اعادة النظر بالهيكليات التنظيمية والادارية للوزارة ومؤسسات المياه ومساعدتها لتحسين أدائها لتتمكّن من مواكبة التحسينات في القطاع وتنفيذ التوصيات التي سوف تنبثق عن الاستراتيجية؛
- تطوير النصوص القانونية والتنظيمية لتلائم مع متطلبات المرحلة المقبلة والإنهاء من العمل على قانون المياه (Code de l'Eau) والموافقة عليه؛
- دراسة النواحي التنظيمية والتشريعية والاقتصادية ومختلف الوسائل المتاحة لمشاركة القطاع الخاص في تمويل وإدارة المنشآت والشبكات؛
- أخيراً وليس آخرأ مقارنة النواحي البيئية المتعلقة بقطاع المياه عبر تقييم إستراتيجي للأثر البيئي يأخذ بعين الاعتبار التغير المناخي وتأثيره على الموارد المائية السطحية والجوفية وتحسين نوعية المياه وحماية المصادر.

تمّ الانتهاء من وضع هذه الاستراتيجية في أواخر العام المنصرم وقد تم إرسالها الى مجلس الوزراء للموافقة عليها في أقرب فرصة.

صفحة ثانية و

المركز اللبناني لإدارة وترشيد استخدام المياه: بالتعاون مع UNDP تم مؤخراً إنشاء المركز اللبناني لإدارة وترشيد

استخدام المياه في مبنى وزارة الطاقة والمياه. يعنى هذا المركز في المرحلة الاولى بنشاطين اساسيين وهما:

- التوعية والترشيد على الوسائل المثلى لاستخدام المياه ومنع اهدارها بمختلف استعمالاتها (الشفة والصناعة والري)
- وضع الدراسات والخرائط التفصيلية لطبقات المياه الجوفية الى وذلك لتظهير صورة واضحة عن الثروة المائية الجوفية وكمياتها وتوزيعها على مختلف المناطق اللبنانية

ويهم هذا المركز مد يد التعاون الى كافة الجهات المعنية والمهتمة بأنشطته أو أية مواضيع أخرى ذات علاقة.

فما،

4. خلاصة: تشكل المياه العنصر الأساسي للوجود والنمو والتطور الاقتصادي والعمراني على صعيد لبنان بشكل عام وفي مدننا بشكل خاص. لقد أثبتت الخبرة خلال السنوات الماضية أن كلفة هذا النمو باهظة جداً على قطاع المياه واستنزاف مصادره، وسوف تتضاعف هذه الكلفة اذا ما استمرينا بمعالجة الامر بطريقة الاهمال ذاتها. ان الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه التي قمنا باعدادها تشكل المبادرة الاولى من نوعها للنهوض بالقطاع. لقد تم اعدادها بمشاركة ممثلين عن كافة الوزارات المعنية بقطاع المياه وعن مختلف الجهات والمؤسسات الدولية المانحة، وبالطريقة عينها يتطلب تنفيذها جهوداً مشتركة للحكومة اللبنانية والدول الصديقة في المنطقة والعالم.

عاطو